

# مبادئ ديمقراطية لشبكة تواصل مفتوحة

تشغيل مبادئ الإنترنت المفتوحة من أجل الديمقراطية



# جدول المحتويات

2	نظرة عامة
3	حرية التعبير
5	حرية التجمع والتشارك
7	إمكانية الوصول
9	الخصوصية وحماية البيانات
12	السلامة الشخصية والأمن
14	شمول
16	المساواة في الشبكة
18	معايير
20	الحكم

## نظرة عامة

إنترنت مفتوح - حيث يمكن لجميع المواطنين التعبير عن أنفسهم بحرية، مشاركة الأفكار ومناقشتها، والانخراط في الأنشطة الاقتصادية - وهذا هو جزء جوهري من الديمقراطية الحديثة والحيوية. من الضروري ضمان أن يكون الإنترنت مفتوحًا ومتاحًا على حد سواء لتعزيز المشاركة الديمقراطية، وتمكين المشاركة المتساوية في اقتصاد السوق، وترويج المساءلة الاجتماعية.

أدى التحول المتزايد في الخطاب السياسي والحوار الاجتماعي في المنصات الإلكترونية إلى ارتفاع مقابل في استخدام الإنترنت كأداة يمكن أن تسكت المعارضة، ترويج العنف، وتخليد عدم المساواة السائدة، بما في ذلك فيما يخص الوصول والاستخدام. إن الطبيعة الجديدة والمتطورة بسرعة للإنترنت تعني أن العديد من المواطنين غير مدركين أو مضللين فيما يتعلق بكيفية تطبيق حقوقهم الأساسية مثل الكلام والتجمع والاتحاد في عالم رقمي.

وبناء على ذلك، قام كل من مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، والمعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، ومركز المساعدة الإعلامية الدولية (CIMA) بتطوير المبادئ الديمقراطية لشبكة الإنترنت المفتوحة. وقد تم تأسيس هذه المبادئ التسعة على عمل الائتلاف الديناميكي لحقوق الإنسان والمبادئ في الأمم المتحدة (IRPC)، وهي مجموعة عمل تشمل عدد من أصحاب المصلحة في منتدى إدارة الإنترنت (IGF)، والتي تصدرت الجهود المبذولة لشرح كيفية تجلّي حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا في الفضاء الرقمي. ما يميز هذه الوثيقة هو أنها تختبر مبادئ عريضة، تحديداً من منظور يبين كيف أنها جزء لا يتجزأ من ديمقراطية القوية.

بينما ينتقل المواطنون الديمقراطيون والإصلاحيون عبر البيئات السياسية المتغيرة، نأمل أن يساعد هذا الدليل الناشطين الذين يعملون من أجل الديمقراطية في عصر الإنترنت وربطهم في شبكات أقران عالمية لتبادل أفضل الممارسات. كما يعمل الدليل كأداة للمناصرة يمكن أن تستخدمها المنظمات في دفع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى الالتزام بحقوق الإنسان العالمية من خلال مبادئ ومعايير الإنترنت المفتوحة.

# 1. حرية التعبير عن الرأي

يجب أن يكون الجميع قادرين على البحث عن المعلومات وتلقيها ونشرها بحرية على الإنترنت دون رقابة أو أي تدخل آخر.

## ما الذي تبحث عنه في ديمقراطية؟

إن الإنترنت هو مجال لمناقشة عامة مفعمة حيث يستطيع جميع الناس بغض النظر عن الدين، الجنس، العرق، التوجه الجنسي، والطبقة الاجتماعية والاقتصادية التعبير عن آرائهم بحرية، بما في ذلك الآراء المعارضة حول السياسات والإجراءات و / أو الشخصيات العامة. يجب أن يتمكن مستخدمو الإنترنت من مناقشة أي موضوع على الإنترنت دون تدخل غير مبرر أو مراقبة غير قانونية أو خوف من عقاب.

### إشارات تحذيرية من إنترنت غير ديمقراطي

- حجب أو تصفية المحتوى بشكل تعسفي تحكيمي، مثل حجب مواقع شبكية إخبارية محددة بحيث يتعذر على المواطنين الوصول إلى المعلومات ذات الصلة.
- إساءة استعمال قوانين التشهير أو قوانين الملكية الفكرية لغرض خنق التعبير.
- فرض المسؤولية الوسيطة دون حمايات كافية لمرفأ آمن.
- تطلب الهيئات التنظيمية والهيئة القضائية من وسطاء الإنترنت مثل مزودي خدمة الإنترنت (ISP) أو مزودي استضافة المواقع الشبكية أو مديري مواقع الويب أو منصات الوسائط الاجتماعية إزالة المحتوى دون تبرير قانوني.
- تعطل الجهات الفاعلة السياسية الحوار الديمقراطي عبر إغراق فضاء الإنترنت بـ التضليل، المتصيدون، آليات التتبع المبرمجة، أو لغة المضايقة.
- يتسبب العنف عبر الإنترنت، سواء ارتكبه أفراد أو منظمات، في قيام مواطنين ناشطين سياسياً بفرض الرقابة الذاتية أو بالانسحاب كلياً من حيز المناقشة العامة خوفاً من العواقب.

## جهود الدعوة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ:

إقترح قانون جرائم إلكترونية تم تطبيقه في الفلبين في عام 2012 تنفيذ عقوبات متزايدة بحق التشهير ومنح السلطات سلطة غير محدودة لتتبع المعلومات عبر الإنترنت. راود نشطاء حرية الإنترنت قلق من أن العديد من أحكام هذا القانون قد تنتهك حرية التعبير عن طريق منع الفلبينيين من نشر المحتوى بحرية على مواقع الشبكة والمشاركة في المناقشات عبر الإنترنت دون خوف من حظر أو مواجهة عقوبات خطيرة. رداً على ذلك، اتحدت المنظمات المؤيدة للديمقراطية من جميع الاطراف السياسية للطعن في دستورية القانون. قام هؤلاء برفع الوعي وشجعوا جهود المناصرة حول المخاطر التي يفرضها القانون على حرية التعبير والخصوصية من خلال الاحتجاجات واجتماعات المائدة المستديرة وأنشطة بناء القدرات. كانت مؤسسة بدائل الإعلام (FMA)، وهي منظمة تأسست بعد سقوط ديكتاتورية ماركوس سويًا مع التحالف الفلبيني لحرية الإنترنت (PIFA)، وهو ائتلاف واسع النطاق من الدعاة المؤيدين للديمقراطية وحرية الإنترنت، من بين المنظمات في خطوط النضال الأمامية. كانت PIFA كذلك واحدة من 20 منظمة لتقديم 15 التماسات إلى المحكمة العليا حول دستورية القانون.

ساهمت الجهود العامة في المحاكم والتحركات في الشوارع في إزالة ثلاثة أحكام مطعون فيها من القانون، بما في ذلك حكم يسمح للحكومة بحظر أو تقييد الوصول إلى بيانات الحاسوب. أعلنت المحكمة العليا أن هذه الأحكام غير دستورية وأخرت تنفيذ القانون. على الرغم من المخاوف العامة بشأن الأحكام الباقية، أدت الحملة الوطنية ضد قانون الجرائم الإلكترونية إلى نقطة تحول للناشطين الفلبينيين؛ أظهرت قوة الناس عندما يجتمعون ويقفون من أجل أهمية حقوق الإنسان عبر الإنترنت في الفلبين. وقد أدت الحملة، التي كانت مجرئة في البداية، إلى حركة أكبر موحدة بهدف حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير على الإنترنت. وهكذا، استلزم الأمر قانونًا خاطئًا وحملات عامة نشطة لبدء حوار أوسع حول الخصوصية والمراقبة والأمن الرقمي. لقد استلهم الناشطون في جنوب شرق آسيا 11 من جهود الدعوة الفلبينية، التي فهموها كمثال على كيفية إبلاغ الجمهور العام بالتوازن المطلوب بين تدابير مكافحة جرائم الإنترنت والحقوق الأساسية.

## مصادر مختارة من الاطر الدولية:

- ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المادة 19: "لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل والبحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسيلة إعلامية بصرف النظر عن الحدود."<sup>1</sup>
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19: "(1) لكل فرد الحق في اعتناق آراء دون مضايقة، (2) لكل شخص الحق في حرية التعبير، يشمل هذا الحق الحرية السعي للحصول على جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، سواء شفهيًا أو كتابة أو مطبوعة، في صيغة فن، أو من خلال أي وسائل أخرى يختارها؛ (3) تنطوي ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة على واجبات ومسؤوليات خاصة. ومن ثم، فقد تخضع لقيود معينة، ولكن يجب ألا يكون ذلك إلا بموجب القانون وتكون ضرورية لغرض: (أ) احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛ (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام. (النظام العام)، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة."<sup>2</sup> "3"
- قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 32 لعام 2016: "يجب أيضًا حماية الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص عند عدم التواصل بالإنترنت بالمثل عندما يتواصلون على الشبكة العنكبوتية، خصوصًا حرية التعبير، والتي تكون قابلة للتطبيق بصرف النظر عن الحدود وعبر أي وسائل يختارها المرء."

<sup>1</sup> <http://www.rstreet.org/2015/09/10/the-business-case-for-cambodian-Internet-freedom/>

<sup>2</sup> <http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/>

<sup>3</sup> <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx>

## 2. حرية التجميع والجمعيات

ينبغي أن يكون الجميع التمكن من التواصل بحرية عبر الإنترنت وعلى الإنترنت لأغراض اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو غيرها.

### ما الذي تبحث عنه في ديمقراطية؟

تعد الإنترنت منصة مهمة للتنظيم السياسي حيث يستطيع المواطنون التعاون لتحقيق أهداف ديمقراطية. يمكن للمواطنين التواصل بسلا مع الآخرين على الإنترنت. توفر الإنترنت مساحة مفتوحة للأفراد لممارسة حقوقهم الديمقراطية والدفاع عن حقوق الآخرين.

### إشارات تحذيرية من الإنترنت غير الرسمي:

- يمنع المواطنون من الوصول إلى مواقع الشبكة وتطبيقات الرسائل السريعة التي تسهل التعبئة السياسية.
- تضغط الحكومات على مواقع الشبكة ووسائل الإعلام الاجتماعية لإزالة العلانية لحدث ما، لأن هذا يحدد من قدرة المواطنين على جدولة موعد لعقد اجتماع عام أو تنظيم احتجاج.
- اختراق عناصر الأمن لمجتمعات الإنترنت لمراقبة المجموعات.

### جهود الدعوة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ:

تعتبر وسائل الإعلام الاجتماعية أداة تنظيم هامة للصحفيين وجماعات التوعية في أوغندا. استخدمت Facebook و WhatsApp و تطبيقات مراسلة الأخرى لتبادل 4 المعرفة السياسية، لربط القادة مع المؤيدين، وتنظيم الأحداث - حتى تبادل المعلومات حول انتهاكات الحكومة. خلال احتجاجات "المشي إلى العمل5" الوطنية في عام 2011، والتي عارضت تكاليف المعيشة المرتفعة بعد الانتخابات الرئاسية، وفر كل من Facebook و Twitter تدفق مستمر من التحديثات من المتظاهرين والمارة والصحفيين.<sup>3</sup>

رغم ذلك، فإن استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية يمكن أن يكون له عواقب خطيرة على المجموعات المهمشة مثل مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية (LGBT). عُرف عن حكومة أوغندا أنها تجمع معلومات المستخدمين وتحاكم أفراداً استناداً على المعلومات المشتركة على الشبكات الاجتماعية. تعتبر أوغندا واحدة من 76 دولة يتم فيها تجريم المثلية الجنسية حالياً، ويخشى نشطاء ال LGBT أن تتم مراقبة محادثاتهم عبر الإنترنت واستخدامها ضدهم. من خلال نشر المعلومات المأخوذة من الصور والمحتوى المنشور على Facebook، كشفت صحيفة محلية عن هوية العديد من أعضاء مجتمع ال LGBT في عام 2011 ومرة أخرى في عام 2014. ويعتقد أن قصص صفح الفضائح في عام 2011 ساهمت في قتل 6 David Kato الناشط البارز في حقوق المثليين.<sup>4</sup>

وعلاوة على ذلك، قيدت الحكومة مراراً جماعات التأييد في استخدام الإنترنت لتبادل المعلومات السياسية. في عام 2016، قام المنظم الإعلامي في البلاد بتقييد استخدام 7 WhatsApp و Facebook و Twitter لمنع تنظيم الاحتجاجات قبيل الانتخابات الرئاسية في فبراير/شباط كما فعلت الحكومة من قبل في عام 2011. في كلتي الحالتين، فرضت اللجنة الانتخابية 8 إغلاق وسائل الإعلام الاجتماعية<sup>5</sup>

<sup>4</sup> <https://books.google.com/books?id=2dmeBQAAQBAJ&pg=PA367>

<sup>6</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/Walk\\_to\\_work\\_protest](https://en.wikipedia.org/wiki/Walk_to_work_protest)

ردت مجموعات المجتمع المدني بطريقتين. أولاً، سعوا إلى تعميق قدراتهم الرقمية الأمنية. في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2016، شمل ذلك استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) لمشاركة المعلومات. نشرت مجموعات المجتمع المدني المعلومات حول كيفية استخدامها من خلال البث الإذاعي. أظهرت حقيقة أن الهاشتاج #UgandaDecides التي إتجهت إلى التغريد على تويتر كيف تمكنوا من نشر معرفتهم من خلال الشبكات المحلية والتواصل مع وسائل الإعلام الدولية. ثانياً، قامت جماعات المجتمع المدني ببناء تحالفات مع منظمات دولية لجذب الانتباه إلى الانتهاكات التي تحدث في أوغندا. في عام 2016، دعمت شركة Access Now تحالف مجموعات للمطالبة 9 بتوقف الحكومة عن إغلاق الإنترنت

كجزء من حملة #KeepitOn.<sup>6 7</sup>

## مصادر مختارة من الأطر الدولية:

- تنص المادة 20 من إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في حرية التجمع السلمي والتضامن".
- مجلس حقوق الإنسان في أوروبا لمستخدمي الإنترنت والجمعية والرابطة والمشاركة.<sup>10</sup> "لديك حرية اختيار أي موقع أو تطبيق أو أي خدمة أخرى من أجل تشكيل المجموعات الاجتماعية والجمعيات والانضمام إليها وتعبئتها والمشاركة فيها سواء كانت معترف بها رسميًا من قبل السلطات العامة أم لا".
- تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والتضامن، ماينا كياي، 21 أيار/مايو 2012. في التقرير، تناشد المقررة الخاصة الدول "أن تعترف بأن يمكن ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي والتضامن من خلال التقنيات الجديدة، بما في ذلك عبر الإنترنت".

<sup>6</sup> <https://www.theguardian.com/world/2016/jan/26/uganda-lgbt-groups-david-kato-murder-5-years-on>

<sup>7</sup> <http://www.bbc.com/news/world-africa-35601220>

<sup>8</sup> <https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2016/uganda>

<sup>9</sup> <https://www.accessnow.org/uganda-blocks-social-media-harms-human-rights/>

<sup>10</sup> <http://www.coe.int/en/web/internet-users-rights/assembly-association-and-participation>

## 3. الوصول

يجب أن يكون بمقدور الجميع الوصول الى واستعمال إنترنت مفتوحة وآمنة.

### ما هي صيغة ذلك في ديمقراطية؟

يجب أن يكون جميع أعضاء المجتمع قادرين على التعرف على الإنترنت والوصول إليها واستخدامها. لضمان تكافؤ الفرص للمشاركة، يحدد أصحاب المصلحة الرئيسيون في القطاعين العام والخاص ويعالجون أوجه عدم المساواة الموجودة في إمكانية الوصول، لا سيما بين النساء وسائر المجموعات المهمشة.

### إشارات تحذيرية من الإنترنت غير الرسمي:

- تؤدي خطط النطاق الترددي العريض الوطنية إلى إهمال أو تأخير غير معقول في وصول أفراد المجتمعات القروية الى الشبكة، مما يؤدي الى تركهم مع نطاق ترددي منخفض و/أو بدائل عالية التكلفة للوصول عبر الإنترنت.
- ارتفاع تكاليف حظر الوصول إلى المجتمعات الأفقر.
- نقص في وجود استثمارات في البنية التحتية لتنفيذ النطاق العريض والهواتف النقالة في جميع أنحاء البلد.
- لا يوجد إطار التنظيمي الذي يري المنافسة.
- تفرضه الحكومة رداً على الاحتجاجات السياسية يهدد قدرة الكسب ودخل رجال الأعمال المحليين الذين يستخدمون الإنترنت في إدارة أعمالهم.

### جهود الدعوة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ:

في نيجيريا، أغفلت خطط النطاق الترددي العريض الوطنية المجتمعات الريفية، مما تركها تستعمل نطاق ترددي منخفض وخيارات عالية التكلفة للوصول إلى الإنترنت. وهذا يعني أن رسوم البيانات عريضة النطاق والبيانات المتنقلة لا يمكن تحمل عبئها من قبل الكثيرين في نيجيريا، لا سيما الفقراء. تكلف اشتراكات النطاق الترددي العريض في الخطوط الثابتة ما متوسطه 39 في المائة من معدل الدخل، بينما تبلغ تكلفة حزم النطاق العريض المتنقل 13 في المائة. وبالنظر إلى أن ما يقرب من 80 في المائة من النيجيريين يكسبون دون خط الفقر (دولاران في اليوم أو أقل) ، فإن الوصول إلى الإنترنت بعيد المنال ولا يمكن تحمله بالنسبة لغالبية المواطنين في نيجيريا.

يعمل التحالف من أجل الإنترنت ميسورة، وهو تحالف عالمي يعمل على القدرة على تبسيط تكاليف الإنترنت، مع قادة المجتمع المدني النيجيري من أجل زيادة الوعي حول هذه القضية من خلال مجموعات العمل الموضوعية. فعلى سبيل المثال، تعمل مجموعة العمل المعنية بالشفافية من أجل استنفار المستهلكين وشفافية الأسعار مع تحالف من المنظمات غير الحكومية النيجيرية 11 (NGOs) التي كانت تقود حملات لزيادة الوعي بسياسات الأسعار والضرائب التي اقترحت في نيجيريا. تتضمن إحدى السياسات المقترحة فرض ضريبة بنسبة تسعة بالمائة على خدمات الصوت والبيانات والرسائل القصيرة للمستهلكين. هذه السياسة ستجعل الإنترنت أكثر تكلفة للمستهلكين النيجيريين. تقول المجموعات أنها قلقة من عواقب السياسة المقترحة في بيئة يضطر فيها المزارعون إلى تسلق الأشجار لمجرد الحصول على اتصال مستقر بالإنترنت.

<sup>11</sup> <http://a4ai.org/a4ai-nigeria-multi-stakeholder-coalition/a4ai-nigeria-coalition-members/>



عمل قادة المجتمع المدني الذين هم جزء من التحالف على بناء حوار صحي بين المنظمين والمجتمع المدني والحكومة. لقد كانت الاستراتيجية الرئيسية، وفقاً للناشطين، هي تشجيع مجموعات لإيجاد طرق لبناء للعمل مع الحكومة والاستفادة من مصالح كل من هذه المجموعات لحماية وخفض تكاليف المستهلكين النيجيريين. وتسعى إلى بناء علاقات مع الهيئة التنظيمية وإطلاعها على طرق التواصل بشكل أفضل مع مجموعات المستهلكين والانشغال معها، مثل مشاركة محتواها عبر الوسائط الاجتماعية بدلاً من النشرات الصحفية. درس آخر مهم تعلمناه هو أنه يمكن أن يكون ممثراً تحديده هوية الرواد في الحكومة للعمل على هذه القضايا.

## مصادر مختارة من أطر دولية:

- المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان لمستخدمي الإنترنت التضامن والرباط والمشاركة: "ينبغي أن يكون وصولك في المتناول وغير تمييزي. يجب أن يكون لديك أكبر قدر ممكن من الوصول إلى محتوى الإنترنت والتطبيقات والخدمات باستخدام الأجهزة التي تختارها."<sup>12</sup>

<sup>12</sup> <http://www.coe.int/en/web/internet-users-rights/assembly-association-and-participation>

## 4. الخصوصية وحماية البيانات

يجب أن يكون لكل شخص الحق في الخصوصية عبر الإنترنت. تلتزم المؤسسات والكيانات التي تحفظ البيانات الشخصية بجمعها والاحتفاظ بها ومعالجتها والتخلص منها والكشف عنها بطريقة مسؤولة.

### ما الذي تبحث عنه في ديمقراطية؟

يجب أن تتوافق الإجراءات الأمنية والقيود المفروضة على الإنترنت التي تنفذها الحكومات أو الكيانات الأخرى مع قانون حقوق الإنسان ومعاييره الدولية. حماية الخصوصية والبيانات تتضمن الحماية ضد الإختراق الغير الأخلاقي، اعتراض البيانات، وسرقة الهوية. يضمن وسطاء الإنترنت تبني السياسات والممارسات التي تحمي من الطلبات غير القانونية للبيانات الشخصية من قبل كيانات حكومية أو غير تابعة للدولة.

### إشارات تحذيرية عن إنترنت غير ديمقراطية

- تتطلب السلطة الحكومية أن تكون جميع أجهزة الكمبيوتر التي يتم بيعها في الدولة مجهزة برامج تصفية أو مراقبة.
- لا تتضمن المنظمات التي تجمع البيانات الشخصية من المستهلكين سرية وخصوصية تلك البيانات.
- أسماء المستخدمين الخاصة بحساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي مع الحكومة، حتى يتمكنوا بسهولة من تعقب ومعاينة أولئك الذين يصدرون بيانات مناهضة للحكومة.
- تجرم الحكومات التشفير الذي يمنع المواطنين من التواصل مع بعضهم البعض بأمان؛ صحفيين يتواصلون مع المصادر، وغيرهم.
- تنتهج الحكومة جميع أنشطة ومعاملات الأفراد باستخدام تحليلات البيانات الوصفية لبطاقة هوية المواطن.
- قوات الأمن والشرطة التي تتطلب الوصول إلى استخدام الإنترنت الفردي عن طريق أخذ هاتف الشخص.

### جهود الدعوة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ:

في بورما، تركت ثغرات في القانون المواطنين عرضة للخطر عندما تعلق الأمر بالخصوصية وحماية البيانات. خففت القيود المفروضة على الخصوصية منذ انتقال البلد من الحكم العسكري، ولكن الافتقار إلى قوانين حماية البيانات وعدم وجود وعي عام حول الخصوصية وحماية البيانات يمثلان تحديات كبيرة لحماية الإنترنت المفتوح. تطبيقات المراسلة مثل Facebook Messenger و Viber، على سبيل المثال، هي أداة الاتصال الفعلية للناشطين، وتستخدم لتنظيم الفعاليات والأنشطة السياسية. هذه الأدوات هي أرخص من المكالمات الصوتية، أكثر سهولة بكثير من الخطوط الأرضية، وأسهل في الاستخدام من البريد الإلكتروني، وهي الطريقة الأساسية التي يتواصل بها الناس في بورما. تلقى الناشطون عقوبات قاسية لمشاركة محتوى يمكن اعتباره تهديدًا لأمن الدولة 13. غالباً ما تكون هذه التطبيقات غير آمنة، مما يمكن سلطات ولاية بورما أو وكلاء الدولة اعتراض محادثاتهم. أثناء حملة قمع احتجاجات الطلاب في مارس/أذار 2015، تم أخذ الهواتف المحمولة من قبل الشرطة 14. قلق نشطاء في ذلك الوقت أن تستخدم هذه المعلومات على هذه الهواتف ضدهم في نهاية المطاف.

في عام 2016، شكلت المنظمات غير الحكومية تحالفاً، حقوق الحقوق الرقمية، لغرض حماية النشطاء وتعليمهم حماية البيانات. قاد التحالف، بقيادة فانديار، وهو مركز ميامار للأعمال المسؤولة، وميامار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وحرية التعبير ميامار، محادثة وطنية حول هذه القضية. بالاستفادة من الخبرة من المنطقة والمنظمات الدولية 15، نجحت 22 منظمة محلية في بورما في الإشارة إلى الفجوات عندما يتعلق الأمر بالخصوصية وحرية التعبير في قانون الاتصالات الوطنية 16، وهو قانون شامل يشرف على تطوير قطاع الاتصالات في بورما. كما شاركوا في اجتماعات مع الحكومة وشنوا حملة مواجهة عامة

ourvoiceourhuttaw17# تدفع لتعديل 23 مقالة، بما في ذلك مقالة عن اعتراض قانوني للبيانات.

## مصادر متنوعة من أطر دولية:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار 69/166 ، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي لعام 2014.
- معايير لشبكة إنترنت حرة ومفتوحة وشاملة، مكتب المقرر الخاص لحرية التعبير في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، 2017.
- « «الفقرة 231: تدابير لتقييد التشهير تقلل من قدرة الناس على حماية أنفسهم من الخروقات غير القانونية لخصوصيتهم.»
- « «الفقرة 228: تلتزم الدول باحترام الخطاب المجهول كممارسة للخصوصية وحرية التعبير، ولا يجوز لها إلا أن تقتضي بشكل استثنائي إثبات الهوية أو إثبات الهوية من الشخص الذي يعبر عنها، مع تطبيق معيار التناسب.»
- « «الفقرة 227: يجب ضمان الأماكن المجهولة الخالية من الملاحظة والتي لا يتم توثيق الهويات والأنشطة فيها.»
- « «الفقرة 212: تشكل مراقبة الإنترنت في أي شكل من أشكالها أو تبايناتها تدخلاً في الحياة الخاصة للناس، ويمكن أن تؤثر أيضاً المحاكمة وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. من المعترف به إقليمياً وعالمياً أن المراقبة غير القانونية أو التعسفية واعتراض وجمع البيانات الشخصية لا يؤثران فقط على الحق في الخصوصية وحرية التعبير، بل يمكن أن يتعارضان مع مبادئ المجتمع الديمقراطي.»الفقرة 204:» لحماية الخصوصية على الإنترنت ، يجب ضمان سرية البيانات الشخصية عبر الإنترنت.
- « عند إجرائها بطريقة غير مشروعة، على الحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة والنزاهة في

<sup>13</sup> <https://www.fastcompany.com/40438242/jailed-for-a-facebook-poem-the-fight-against-myanmar-draconian-defamation-law>

<sup>14</sup> [https://pen.org/sites/default/files/unfinished\\_freedom\\_lowres.pdf](https://pen.org/sites/default/files/unfinished_freedom_lowres.pdf)

<sup>15</sup> <https://www.forbes.com/sites/chynes/2016/12/21/digital-rights-must-become-a-top-priority-in-myanmar-connectivity-revolution/#4fde153b2267>

<sup>16</sup> <https://www.article19.org/resources.php/resource/38665/en/myanmar-telecommunications-law>

<sup>17</sup> <https://www.facebook.com/MTelecomLaw/photos/a.821155664669495.1073741830.821091201342608/1347827635335626/?type=3&theater>

## 5. الامن والامان الخصوصيان

يجب احترام السلامة الشخصية والأمن وحمايتها وتحقيقها عبر الإنترنت.

### ما شكل هذا في ديمقراطية؟

تم تأسيس الحماية القانونية التي تعالج التهديدات بالعنف الجسدي والجنسي والنفسي أو المضايقات المقدمة عبر الإنترنت. علاوة على ذلك، توجد وسائل حماية ضد المعلومات المضللة عبر الإنترنت أو حملات التصيد التي تحرض على العنف أو التمييز أو العداء ضد الأفراد أو الجماعات.

### إشارات تحذيرية من إنترنت غير رسمي:

- ر من النساء النشيطات سياسياً عن الملاحقة عبر الإنترنت، والتصيد، والابتزاز المتولدة في الفضاءات على الإنترنت والتي لها تأثير إبتدائي على الشخص وعلى المواجهة المادية.

### جهود الدعوة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ:

تواجه النساء في باكستان تهديدات بالتحرش البدني والجنسي والنفسي على الإنترنت. يتزايد انتشار الصور الفاضحة والتهديدات بالابتزاز بشكل متزايد. من عام 2014 إلى عام 2015، تم الإبلاغ عن أكثر من 3000 جريمة إلكترونية إلى وكالة التحقيقات الفيدرالية، ومن هذه الحالات تم استهداف نصف النساء تقريباً في وسائل الإعلام الاجتماعية. 18 ويقدر المراقبون عددًا أكبر بكثير من الحالات التي لا يتم الإبلاغ عنها. في الواقع، في ورش العمل التي أجرتها مؤسسة الحقوق الرقمية، ذكرت العديد من طالبات الجامعات أنهن لا يعرفن أن التحرش على الانترنت كان يمثل جريمة.

المنصات الإلكترونية مجالاً هاماً للمشاركة السياسية والتعبير والتعبئة في باكستان. وبالتالي، فإن التحرش عبر الإنترنت يؤثر بشكل مباشر على المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك النساء الصحفيات والسياسيات. في عام 2016، أنشأت مؤسسة الحقوق الرقمية خطاً لمكافحة التحرش عبر الإنترنت 19 يمكن للنساء الاتصال به للحصول على المساعدة عند تعرضهن للمضايقات على الإنترنت. أحد الأهداف الرئيسية لخط المساعدة هو سد العجز في الثقة بين الناجين ووكالات إنفاذ القانون. أظهر تحليل لأكثر من 400 حالة 20 أن أكثر العوائق شيوعاً أمام المشاركة المتساوية هي الاستخدام غير التوافقي للمعلومات وانتحال الهوية واختراق الحسابات والبريد الأسود وتلقي رسائل غير مرغوب فيها. تشمل أكثر الفئات المستهدفة النساء، الأطفال، والمدافعون عن حقوق الإنسان ومجتمعات الأقليات. كما كانت مؤسسة الحقوق الرقمية تقود الجهود الرامية إلى تعزيز الحماية القانونية للنساء والرد لإسعاف الناجين من خلال توصيات لوكالات إنفاذ القانون والحكومة. لدى باكستان مركز استجابة وطنية للجرائم الإلكترونية، ولكنها واجهت تحديات تخدم النساء خارج المدن الكبرى.

### مصادر مختارة من الاطر الدولية:

- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الفقرة 81: "تلتزم الدول بحماية الأفراد من تدخل أطراف ثالثة من شأنها أن تقوض التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير."

## 6. الشمول

يجب تعزيز التنوع الثقافي واللغوي على الإنترنت، ويجب تشجيع الابتكار التقني والسياسي لتيسير تعددية التعبير.

### ما الذي تبحث عنه في ديمقراطية؟

تم تصميم الإنترنت وصيانتها بطريقة تشجع على إشراك جميع الشعوب، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من السكان المهمشين. يتم إنشاء محتوى الإنترنت بهدف تعزيز التنوع والمشاركة الديمقراطية. ويشمل ذلك التنوع اللغوي والالتزام بمعايير إمكانية الوصول، حتى يتمكن جميع الأفراد من التواصل أو مشاركة المعلومات أو إنشاء محتوى عبر الإنترنت باللغة التي يختارونها.

### إشارات تحذيرية من الإنترنت غير الديمقراطية:

- لا تلتزم المواقع الإلكترونية الرسمية بأفضل الممارسات أو المتطلبات القانونية لمعايير إمكانية الوصول، مما يمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من التفاعل مع الموقع أو استخدامه.
- تستثني الحكومات التي تنشر المعلومات عبر الإنترنت بصورة روتينية الترجمات للأفراد غير الناطقين بلغة السكان.
- تصبح المساحة على الإنترنت مغلقة أمام مشاركة النساء والشعوب المهمشة.

### جهود الدعوة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ:

يقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الهند بما يصل إلى 150 مليون شخص، والمعدلات المسجلة لأولئك الذين يعانون من ضعف في الرؤية هي من بين أعلى المعدلات في العالم. عملت مجموعات التأييد الهندية، مثل مركز الإنترنت والمجتمع (CIS) على ضمان قدرة هؤلاء الأفراد على المشاركة الكاملة عبر الإنترنت من خلال الترويج للسياسات التي تعطي الأولوية لإمكانية الوصول. وتشمل هذه السياسة الوطنية بشأن إمكانية الوصول إلى الإلكترونيات العالمية، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمبادئ التوجيهية الخاصة بشبكة الحكومة الهندية (GIGW)، والتي جميعها تتطلب مشاركة جميع المعلومات الحكومية في أشكال يمكن الوصول إليها. ومع ذلك، أثبتت جماعات المناصرة بنجاح أن السياسات وحدها غير كافية واتخذت إجراءات لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الموارد والمعلومات الهامة عبر الإنترنت.

<sup>18</sup> <https://digitalrightsfoundation.pk/drpcwstraining/>

<sup>19</sup> <https://digitalrightsfoundation.pk/cyber-harassment-helpline-completes-its-four-months-ofoperations/>

<sup>20</sup> [http://digitalrightsfoundation.pk/wp-content/uploads/2017/04/4-Month-Report.Final\\_.pdf](http://digitalrightsfoundation.pk/wp-content/uploads/2017/04/4-Month-Report.Final_.pdf)

تعتبر الهواتف المحمولة على وجه الخصوص بوابة حيوية للوصول إلى الخدمات الحكومية، ولكن تطبيقات الهاتف المحمول تظل بعيدة عن متناول العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة ذوي الإعاقات البصرية. فعلى سبيل المثال، لاحظت رابطة الدول المستقلة (CIS) في عام 2015 أن برنامج MyGov، وهو منصة إشراك المواطنين المتنقلين للحكومة الهندية وتطبيق رئيس الوزراء، كان يتعذر الوصول إليه إلى حد كبير: فالشاشات لا يمكن التنقل فيها من قبل المستخدمين المعاقين بصريًا، ولا يمكن أيضًا قراءتها باستخدام قارئ شاشة. واستناداً إلى ذلك، عملت CIS مع منظمات الدعوة الأخرى على وضع مبادئ توجيهية لإمكانية الوصول للتطبيقات المتنقلة وأوصت بها حكومة الهند لتبنيها كمعيار. كما ناشدت مجموعات التناصر، مثل المركز الوطني لتعزيز توظيف المعوقين (NCPEDP)، القطاع الخاص لضمان أن المنتجات المصممة لخدمة هذه الاحتياجات ميسورة التكلفة ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وهم يناشدون الشركات الهندية وصانعي السياسات من خلال الدعوة إلى النداء العالمي للتكنولوجيا المساعدة لضمان عدم ترك المجتمعات المعوّقة وراءها. وقد ساعد التأييد المستمر والولاءات القانونية الجديدة المطبقة على القطاعين العام والخاص، وزيادة الأبحاث في هذا المجال على تعزيز قضية الوصول إلى تطبيقات الهاتف المحمول. أنشأ المركز الوطني للمعلومات لجنة لتنقيح الـ GIGW لإلحاقها مع المعايير الدولية.

## مصادر مختارة من الاطر الدولية:

- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الفقرة 87: "حيثما توجد البنية التحتية للنفاذ إلى الإنترنت، يشجع المقرر الخاص الدول على دعم المبادرات لضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت بطريقة مجدية من قبل جميع قطاعات السكان، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى أقليات لغوية."
- معايير لشبكة إنترنت حرة ومفتوحة وشاملة، مكتب المقرر الخاص لحرية التعبير عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، 201721 "ينبغي للدول اتخاذ تدابير تهدف إلى الحد من العقوبات اللغوية من أجل جعل التعليم أمراً قابلاً للتطبيق وضمان الوصول لجميع الناس في ظل ظروف متساوية. كما ينبغي أيضاً "الترويج للمحتوى الأصلي والمحلي الأصلي على الإنترنت."

<sup>21</sup> [http://www.oas.org/en/iachr/expression/docs/publications/INTERNET\\_2016\\_ENG.pdf](http://www.oas.org/en/iachr/expression/docs/publications/INTERNET_2016_ENG.pdf)

## 7. المساواة الشبكية

يجب أن يكون لدى الجميع حق الوصول العام والمفتوح إلى محتوى الإنترنت خاليًا من تحديد الأولويات التمييزية أو التصفية أو التحكم في حركة المرور على أسس تجارية أو سياسية أو غيرها.

### كيف سيبدو ذلك في ديمقراطية؟

يتمتع جميع المواطنين بالمساواة في الوصول إلى المحتوى المتاح للجمهور على الإنترنت. لا يمكن التمييز ضد المواقع والخدمات التي يستطيع المواطنون الوصول إليها بناءً على محتواها السياسي. لا يسمح بإغلاق أو اختراق الوصول إلى الإنترنت لأي سبب، بما في ذلك النظام العام أو أسس الأمن القومي.

#### إشارات تحذيرية من الإنترنت غير الديمقراطي:

- تسريع محتوى معين في مقابل الاعتبارات التجارية.
- تعميم الإنترنت الذي يعيق الوصول في بلد أو منطقة أو مدينة أو حي معين.
- اختناق خدمة الإنترنت أثناء الانتخابات أو غيرها من الأحداث السياسية (مثل الاحتجاجات) بحيث لا يمكن للمواطنين تعميم الصور أو مقاطع الفيديو.
- المواطن في بلد ما غير قادر على الوصول إلى مواقع الشبكة المتوفرة على نطاق واسع في البلدان الأخرى بسبب الرقابة المحلية والتنظيم الحكومي.

### جهود الدعوة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ:

منع إغلاق شبكة الإنترنت التي فرضتها الحكومة في الكاميرون الوصول عبر الإنترنت إلى جزء كبير من سكان البلاد لأكثر من ثلاثة أشهر في أوائل عام 2017. 22 واستهدف الإغلاق المنطقة الناطقة باللغة الإنجليزية في البلد، وهي منطقة كانت مهمشة تاريخياً من قبل الأغلبية الناطقة بالفرنسية. في الفترة التي سبقت انقطاع الإنترنت، حذرت الحكومة الكاميرونية علانية مستخدمي الإنترنت من فرض عقوبات جنائية على أي إجراءات لنشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة الناطقة باللغة الإنجليزية. على الرغم من ادعاء الحكومة بأن هذا الإجراء سيمنع انتشار المعلومات الخاطئة، فقد رأى معظم المراقبين أن الحكومة تهدف إلى وقف الاحتجاجات الأخيرة عن طريق الحد من الاتصالات بتطبيقات الرسائل الإعلامية الاجتماعية ومنابر الاتصال الأخرى عبر الإنترنت. يعتقد النشطاء أن الحكومة كانت تدرك تمامًا الدور الحيوي الذي لعبته الإنترنت في تنظيم الاحتجاجات.

أطلقت مجموعات الناشطين غير المتأثرة بالإغلاق حملة عالمية لوسائل الإعلام الاجتماعية، #bringbackourinternet، لزيادة الوعي حول التعقيم. فقد سعوا إلى قيادة الجهود لتطبيق الضغوط المحلية والإفريقية والدولية على الحكومة. كما أنها اشتركت مباشرة في شركة كامتيل، وهي شركة الاتصالات الوطنية في البلد. وأخيراً، أنشأت الشركات الناشئة "مخيمًا لاجئين لمستخدمي الإنترنت"، 23 حيث أحضر الأعضاء أجهزة مودم الإنترنت المحمولة ليستخدمها الآخرون بدلاً من السياقة إلى أكبر مدينة أخرى، وهكذا دوالاً، لاستخدام الإنترنت. من خلال هذه الجهود، التكنولوجيا الكاميرونية و

<sup>22</sup> <http://www.bbc.com/news/world-africa-39665244>

<sup>23</sup> <https://qz.com/942879/an-internet-shutdown-in-cameroon-has-forced-startups-to-create-an-internetrefugee-camp-in-bonako-village/>

قامت المجتمعات الناشطة برفع الوعي العالمي تجاه عملية الإغلاق، مما أدى إلى ممارسة الضغط على الحكومة.

## مصادر مختارة من الاطر الدولية:

- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الفقرة 79: "يدعو المقرر الخاص جميع الدول إلى ضمان الحفاظ على الوصول إلى الإنترنت في جميع الأوقات، بما في ذلك في أوقات الاضطرابات السياسية."<sup>24</sup>

---

<sup>24</sup> [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/HRC/17/27](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/17/27)



## 8. معايير

يجب أن تستند بنية الإنترنت وأنظمة الاتصالات وصيغ المستندات والبيانات إلى معايير مفتوحة تضمن قابلية التشغيل التام وإدماج الجميع وتكافؤ الفرص للجميع.

### ما دور هذا في ديمقراطية؟

جب أن تكون معايير/تنسيقات الإنترنت مفتوحة مع قليل من الحواجز أو عدهما في طريق الوصول إليها لضمان قدرة المستخدمين ومضيفي المحتوى ومزودي الخدمة على تبادل المعلومات بحرية. لا تستخدم المعايير الفنية كوسيلة لإنجاز الرقابة أو المراقبة

### إشارات تحذيرية من الإنترنت غير ديمقراطي:

- تطوير معيار تقني مع نية صريحة في تمكين تتبع أو مراقبة مستخدمي الإنترنت الفرديين.
- ترفض الحكومة اعتماد معايير إنترنت دولية تحد بشكل فعال من وصول المواطنين إلى الإنترنت العالمي.

### جهود المناصرة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ: يعتبر

الاتصال بأمان وإتصال عبر الإنترنت تحديًا للناشطين الديمقراطيين والصحفيين في كل مكان. في السنوات العشر الأخيرة دعت مجموعات الدفاع العالمية مركز الديمقراطية والتكنولوجيا (CDT) ومؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) أصحاب المواقع لدعم HTTPS، أو بروتوكول نقل النص التشعبي مع S إضافية لـ "أمنة".

يساعد استخدام موقع الـ HTTPS في ضمان اتصال المستخدمين بالمواقع التي ينوون استخدامها، كما أن المحتوى الذي يتم نقله بين خادم موقع الشبكة ومنتصف المستخدم يكون أقل عرضة للمراقبة أو التشويش. طبقة الأمان الإضافية تجعلها أقل احتمالاً لوكلاء الحكومة، أو مقدمي خدمة الإنترنت أو المخترقين لمعاينة المستخدمين عبر الإنترنت. بدون HTTPS، يمكن أن يحل الوكيل محل الأخبار أو إدخلات Wikipedia مع محتوى بديل، وتتبع عادات القراءة، وحتى اعتراض كلمات المرور.

منذ إصدار بروتوكول HTTPS الأصلي في عام 1995، أصبح معيارًا صناعيًا لتقديم التشفير وتوثيق المحتوى على الإنترنت. في عام 2010، قامت Google كذلك اعتمدت في وقت لاحق HTTPS بواسطة default2. كما إتجهت منظمات إعلامية مثل بي بي سي وواشنطن بوست ونيويورك تايمز إلى HTTPS. واليوم يتجاوز متوسط حجم حركة المرور المشفرة حركة المرور غير المشفرة 27. بتعديل محرك البحث الخاص بها لتسبب المستعرضات بإرسال طلبات البحث عبر HTTPS<sup>25</sup> و Wikipedia و Facebook

<sup>25</sup> <https://web.archive.org/web/20100526165218/http://www.h-online.com:80/security/news/item/Google-secures-search-with-SSL-encryption-1006020.html>

على الرغم من زيادة الوعي، هناك الكثير مما ينبغي عمله. هذا ما تقوله مؤسسة حرية الصحافة، مشيرة إلى أن العديد من المواقع الإخبارية الدولية الرئيسية لم تقم بعد بتحويل مواقعها إلى HTTPS<sup>26</sup> بما في ذلك قناة الجزيرة والموندو (إسبانيا) وفرنسا 24 (فرنسا)، وكالة أنباء شينخوا (الصين)، والهندو (الهند). من خلال حملات الدعوة العالمية، قامت مراكز CDT و EFF أيضًا بتعليم صناع القرار في الصناعة عن فوائد<sup>27</sup> HTTPS. تعمل أدوات التحويل مثل Let's Encrypt، وهي خدمة تم تطويرها بواسطة مجموعة أبحاث أمان الإنترنت ومكوّن المتصفح الإضافي HTTPS:// everywhere، EFF، على دعم احتياجات مالكي المواقع الصغيرة والمستخدمين. والأهم من ذلك أن هذه المجموعات تعتبر وجود استراتيجيات دعائية مجرّدة لمجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الرسائل المخصصة، كاستراتيجية مهمة لتعزيز الوعي والعمل.

## مصادر مختارة من الاطر الدولية:

- معايير لشبكة إنترنت حرة ومفتوحة وشاملة، مكتب المقرر الخاص لحرية التعبير التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، 2017 - الفقرة 231: "إن التدابير الرامية إلى تقييد التشفير تقلل من قدرة الناس على حماية أنفسهم من الإختراقات غير المشروعة في مجال حقوق الإنسان". خصوصيتهم. وتشمل التدابير ... فرض السجلات الرئيسية المركزية أو إنشاء الأبواب الخلفية لتمكين جمع الاتصالات حتى من الأجهزة المشفرة."<sup>28</sup>
- توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD بشأن مبادئ صنع سياسة الإنترنت. كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣ "وتسمح الإنترنت للأشخاص بإعطاء صوت لتطلعاتهم الديمقراطية، وأن يكون أي قرار سياسي مرتبط بها يشجع على الانفتاح والتأكيد على احترام حقوق<sup>29</sup>

<sup>26</sup> <https://www.facebook.com/notes/facebook-engineering/secure-browsing-by-default/10151590414803920/>

<sup>27</sup> <https://www.wired.com/2017/01/half-web-now-encrypted-makes-everyone-safer/>

<sup>28</sup> [http://www.oas.org/en/iachr/expression/docs/publications/INTERNET\\_2016\\_ENG.pdf](http://www.oas.org/en/iachr/expression/docs/publications/INTERNET_2016_ENG.pdf)

<sup>29</sup> <http://www.oecd.org/sti/ieconomy/49258588.pdf>

## 9. حوكمة

يجب أن ترسخ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية الأسس القانونية والمعيارية التي على أساسها تعمل الإنترنت. وينبغي أن يحدث ذلك بطريقة شفافة ومتعددة الأطراف، بناء على مبادئ الانفتاح والمشاركة الشاملة والمساءلة..

### ما دور هذا في ديمقراطية؟

يجب أن يمثل أصحاب المصلحة المعنيين بإدارة الإنترنت قطاعاً مشتركاً من المنظمات، مثل حكومات ومجموعات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام لكي تكون ديمقراطية وتعددية حقاً. التنوع أمر ضروري لحوكمة الإنترنت وهو شامل وممثل.

### إشارات تحذيرية من الإنترنت اللاديمقراطي:

- تشمل هيئات إدارة الإنترنت مسؤولين حكوميين وممثلين معينين من قبل الحكومة فقط.
- تستثني المؤتمرات والمنتديات المعنية بإدارة الإنترنت، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، المشاركة من ممثلي الجنوب العالمي.
- توجد فقط شركات التكنولوجيا والاتصالات المتعددة الجنسيات، وتستثني أجزاء كبيرة أخرى من القطاع الخاص، مثل أصحاب المشاريع أو رابطات الأعمال الصغيرة.

### جهود المناصرة الناجحة للدفاع عن هذا المبدأ:

في النيبال، قاد الفرع الوطني لجمعية الإنترنت جهوداً رامية إلى إنشاء هيكل حكومي متعدد المصالح يضم الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال تنظيم منتدى وطني لإدارة الإنترنت. وبذلك سعى هؤلاء إلى التأكد من أن القرارات المتعلقة بسياسة الإنترنت تشمل مشاركة جميع أصحاب المصلحة المتأثرين.

في عام 2009 أطلق شريديب راياماجي ومجموعة من النشطاء فرع جمعية الإنترنت في النيبال. بعد حضور المنتديات العالمية لحوكمة الإنترنت (IGF)، وهو مؤتمر لسياسات متعددة لأصحاب المصلحة تم تنظيمه برعاية الأمم المتحدة، قرر النشطاء النيباليون التخطيط لمنتدى إدارة الإنترنت الخاص بهم في النيبال. حدث هذا في السياق الذي تزايد فيه انتهاك حقوق المواطن على الإنترنت وارتفع مستوى الوعي حول عدم وجود قوانين ولوائح محددة لحمايتها. كان هناك شعور متزايد بين جماعات المجتمع المدني بأن هناك حاجة إلى تطوير منصة جديدة لمناقشة هذه القضايا.

من خلال اجتماعات IGF Nepal وعبر عمل فرع جمعية الإنترنت النيبالية، استطاع هؤلاء الناشطون توفير منصات للأشخاص، خاصة الشباب، لمناقشة رؤيتهم واستراتيجياتهم لتعزيز إنترنت أكثر انفتاحاً وأماناً في النيبال ومشاركة هذه الأفكار مع صانعي السياسة العالميين. والأهم من ذلك أنهم ينظرون إليه على أنه بداية جهد أكبر لتطوير آلية لإشراك مجتمع صناعة السياسات المحلي والدولي الذي لا يزال لديه مستوى من التفكير حول كيفية فهم قضايا إدارة الإنترنت وتنفيذها في النصف الجنوبي للكرة الأرضية.

## مصادر مختارة من الاطر الدولية:

- إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>30</sup> (12 ديسمبر/كانون الاول 2003. المادة 20. "الحكومات وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لها دور ومسؤولية هامين في تطوير مجتمع المعلومات، كما يناسب، في عمليات صنع القرار. إن بناء مجتمع معلومات محوره الإنسان هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشاركة بين جميع أصحاب المصلحة"
- توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD بشأن مبادئ صنع سياسة الإنترنت. 13 ديسمبر/كانون الاول 2011.<sup>31</sup>

<sup>30</sup> <http://www.itu.int/net/wsis/docs/geneva/official/dop.html>

<sup>31</sup> <http://www.oecd.org/sti/ieconomy/49258588.pdf>



[HTTPS://OPENINTERNET.GLOBAL](https://openinternet.global)



**National Endowment  
for Democracy**

*Supporting freedom around the world*